

خلال لقائه مدير برنامج الأغذية العالمي في سورية.. محافظ الحسكة يؤكد ضرورة زيادة الدعم الإغاثي المحافظ لـ«الوطن»: دعونا إلى استبدال المساعدات بنقدية بدل العينية

الحسكة - دحام السلطان

دعا محافظ الحسكة الدكتور لؤي محمد صنوح خلال لقائه مدير البرامج في المكتب القطري «البرنامج الأغذية العالمي» في سورية «بيلي مليون» والوفد المرافق لها، إلى زيادة الدعم الإغاثي والإنساني في ظل الظروف الكارثية المزمّنة التي تعيشها المحافظة، التي لم تعد خافية أوضاعها اليوم على أحد بوجود الاحتلال المزبوج «الأميركي - التركي» والمليشيات المرتبطة لهما، والمتعم العنفي لممارسات وأساليب جميع أشكال الإرهاب العالمي الذي اشتغل على جميع المحاور السياسية والعسكرية والفكرية والاقتصادية ومارس كل سياسات التجويع والتضييق والحصار، ولاسيما محاربة المواطن السوري بالمحافظة بلقمة العيش وقطع مياه الشرب عنه وحرمان أكثر من مليون إنسان منها.

وبين المحافظ في تصريح لـ«الوطن» التأكيد على المنظمة الدولية أن يتم ضمن البرنامج الغذائي المعمول به من قبلها مطالعة الواقع المعيشي على الأرض بشكل جيد وبيان مواقع الضعف الاقتصادي الذي تعيشه المحافظة، التي نُهبت خيراتها بعد أن كانت خزان وسلة الغذاء الأول في



البلاد، داعياً المنظمة الدولية، إلى إمكانية استبدال المساعدات العينية بمساعدات نقدية، ما يوفر عليها غلاء المواد والسلع الغذائية، وأجور النقل وصعوبة التخزين في ظل هذه الظروف العصيبة

المعايير التي تعتمد على الحيادية والموضوعية والأخذ بالحسبان الواقع الحالي الموجود على الأرض، واستهدافه وفق البرنامج الذي تعمل به المنظمة وتعيشه المحافظة، من خلال تقديم مذكرات استثنائية للدول المانحة للتعاامل مع هذا الواقع بشكل استثنائي، وإمكانية تقديم مشاريع تكفل سبل العيش لدى مواطنيها ولاسيما المهجرين والأشد فقراً اليوم وفق معياري الزمان والمكان والطوارئ بصيغ إنسانية، متمنيا للمنظمة الدولية النجاح في عملها وتقديم كامل خدمات الدعم والتسهيلات لها بالمحافظة.

من جهتها عبرت مليون عن شكرها وتقديرها للمحافظة، والجهود التي تبذل في سبيل سير العمل وإنجاحه، مبينة أن هناك العديد من المشاريع الإغاثية التي تُنفذ وتخدم أهالي المحافظة، وعزت أن قلة هذه المشاريع يعود إلى قلة الدعم من الدول المانحة.

وأوضحت أن المنظمة الدولية ستبذل قصارى جهدها من أجل تنفيذ الخطط والبرامج الإغاثية التي من شأنها تقديم الخدمات للفئات سواء على مستوى القطر أم على مستوى محافظة الحسكة بوجه خاص.

القاهرة المطبقة على المحافظة، وإيصال تلك المساعدات إلى الأسر المستهدفة والمعوّزة للفقر والأشد فقراً، التي بانت اليوم في وضع متدهور نتيجة لنهب جميع ثروتها على يد المحتل الأجنبي ولاسيما

القمح، الذي كان مخزونه الاحتياطي يغطي حاجات البلاد لخمس سنوات مقبلة، في كل موسم الذي يصل إنتاجه إلى مليون ونصف طن سنوياً قبل بدء الحرب على سورية.

وأشار صنوح إلى ضرورة اعتماد



سباق الحصاد يبدأ بـ ١٠٠ ألف هكتار قمح وشعير في حلب

مدير الزراعة لـ«الوطن»: ٤٩١ حصادة لما يزيد على ٢٠٠ ألف هكتار

محمود الصالح



كشفت مديرية الزراعة في حلب رضوان حرسوني عن حصاد ما يصل إلى أكثر من ١٠٠ ألف هكتار من القمح والشعير البعل في مختلف المناطق الأمتة في محافظة حلب، فيما لم تبدأ بعد عمليات حصاد القمح المروي. وأكد مدير الزراعة في تصريح لـ«الوطن» أن المساحات المزروعة بالحبوب في كامل محافظة حلب المروي منها والبعيل تصل إلى نحو ٦٠٠ ألف هكتار منها ٢٧٠.٨٢٥ هكتار قمح، ويوجد منها في المناطق الأمتة ١٣٢.٠٢٩ هكتاراً، وهناك ٣٢٥٥٠٠ هكتار شعير، ٣٢٠ ألف هكتار منها بعل، ويوجد من هذه المساحة ١٦٦٣٦٥ هكتار شعير بعل في المناطق الأمتة.

وعن مدى توافر الحصادات في محافظة حلب وأجور الحصاد بين حرسوني أن هناك ٤٩١ حصادة جاهزة للعمل في المناطق الأمتة في محافظة حلب، وقامت اللجنة الزراعية بتحديد أجور الحصاد عبر الحصادات وهي بالنسبة للبعيل ٢٠٠ ألف ليرة للهكتار من دون «مدرس»، و٣٠٠ ألف هكتار مع «مدرس»، أما بالنسبة لأسعار الحصاد للأراضي المروية فهي ٤٠٠ ألف ليرة للهكتار من دون مدرس و٦٠٠ ألف ليرة للهكتار مع مدرس، وتقوم الجهات المعنية في المحافظة بتوفير مادة المازوت للحصادات والجرارات الزراعية العاملة في نقل الحبوب من مواقع الإنتاج إلى مراكز التسويق. وكذلك تم إنشاء ٢٨ نقطة مراقبة من مديرية الزراعة ووضعها في حالة استقرار بالتنسيق مع غرفة العمليات، كما تم تكليف اتحاد الفلاحين إعداد جدول بالجرارات وأسماء السائقين وأرقام هواتفهم والتي ستوضع تحت تصرف مديري النواحي والمناطق

توزيع ٣٦ صوبياً على مناطق المحافظة الأمتة للمشاركة في عملية إخماد الحرائق في حال حدوثها، وجميع المحاور لتأمين المياه اللازمة لصهاريج الإطفاء في حال نشوب الحرائق. وعن مراكز استلام الحبوب في محافظة حلب ذكر مدير الزراعة أن الطاقة التخزينية في المحافظة تصل إلى ٢٢٠ ألف طن منها ٩٠ ألف طن «دوكما» في مراكز

توزيع ٣٦ صوبياً على مناطق المحافظة الأمتة للمشاركة في عملية إخماد الحرائق في حال حدوثها، وجميع المحاور لتأمين المياه اللازمة لصهاريج الإطفاء في حال نشوب الحرائق. وعن مراكز استلام الحبوب في محافظة حلب ذكر مدير الزراعة أن الطاقة التخزينية في المحافظة تصل إلى ٢٢٠ ألف طن منها ٩٠ ألف طن «دوكما» في مراكز

المحاصيل الصيفية في اللاذقية نحو «اليباس».. منشآت فلاحية بترخيص حفر الآبار تجنباً لكارثة زراعية مدير الموارد المائية لـ«الوطن»: فصل الصيف لن يكون مريحاً

اللاذقية - عبيد سمير محمود



حذر عدد كبير من الفلاحين في محافظة اللاذقية من «يباس» محاصيلهم الزراعية هذا الموسم بسبب عدم توفر مياه الري حتى تاريخه، مشيرين إلى ضرورة التحرك من الجهات المعنية لإتخاذ الإجراءات وضخ المياه منعاً من وقوع كارثة زراعية في المحافظة.

وذكر عدد من الفلاحين أن العطش يهدد الخضراوات والمحاصيل وكل المحاصيل والأشجار الممررة في اللاذقية، مناشدين بالسماح لهم بترخيص آبار خاصة رغم تكلفتها العالية التي قد تصل إلى ٢٠ مليون ليرة، إلا أنها أرخص من خسارة المحاصيل كل عام بسبب الجفاف، متسائلاً عن سبب منع ترخيص الآبار ضمن مناطق شبكات الري الحكومية، علماً أن هذه الأخيرة «ناشقة ومنظر عالقاضي» ولا تضح المياه إلا ما ندر! بدوره، أكد رئيس اتحاد الفلاحين في اللاذقية أديب محفوظ لـ«الوطن»، أن العطش يهدد معظم المحاصيل

الصيفية الزراعية والأشجار الممررة - ويقدمتها الحضضيات - في عموم المحافظة، محذراً من يباس محاصيل هذا الموسم في حال لم يتم تأمين المياه للري بشكل دوري طوال فصل الصيف.

وقال محفوظ: إن العديد من المزارعين أمام خسائر جديدة هذا العام، خاصة مزارعي الخضراوات الصيفية وفي حال الخسارة فذلك يعني أنه سيقفل العرض وبالتالي ارتفاع أسعارها في السوق، لافتاً إلى أن الجفاف الممتد لن يسمح بزراعة المحاصيل الصيفية هذا العام بسبب قلة المياه إلا أن هناك من يزرعها باستمرار ويعتاش منها كمصدر رزق.

وشدد رئيس الاتحاد على ضرورة السماح بحفر الآبار والترخيص لها في المناطق التي تقع ضمن شبكات الري الحكومية كونها لن تروي الأراضي بسبب عدم وجود مخازين كافية كما تقول الجهات المعنية، والذريعة بعدم ترخيص الآبار أن الشبكات الحكومية توفر المياه للري وما دامت لا تؤدي الغاية منها بدورات ري كافية، فيجب أن يتم السماح بحفر آبار في أراضي قريبة منها لسقاية المحاصيل والأشجار حتى لا تصل لمرحلة اليباس التام.

وذكر أنه حسب اجتماع جرى مؤخراً للجنة الزراعية وتمت مناقشة مسألة الري، والجميع يقر بأن هناك عشقاً وبدورات الري لن تكفي هذا الموسم، إذ إنه تم تحديد دورات ري محددة بين ٢ - ٣ دورات فقط من معظم السود باستثناء سدي الحوزي و١٦ تشرين

الذين يعد تخزينها ضمن الجيد ولكن لا تغطي حاجة الري كل المناطق، ما يؤكد الحاجة للسماح بحفر آبار لمن يحتاجها ضمن الأراضي الزراعية.

من جهته، بين مدير الموارد المائية في اللاذقية فراس حيدر لـ«الوطن»، أنه بسبب انخفاض معدلات الهطلات المطرية فإن نسبة التخزين في سدود المحافظة ٦٧ بالمئة، وقال إن فصل الصيف لن يكون مريحاً من ناحية الري هذا العام، علماً أنه في العام الماضي كان التخزين حوالي ١٠٠ بالمئة وكان هناك ارتياح بضح ريات كافية وفق ما يقارب تغذية كل أنواع المحاصيل، في حين أنه هذا العام هذه الأريحية غير متوافرة في بعض المناطق.

وذكر حيدر أنه سيتم وضع مخازين سدود المحافظة بتصرف لجنة الري الرئيسية لتوزيعها حسب استنفاد أي شبكات الري الحكومية وما يضمن أفضل استفاد وفقاً للمحاصيل مع الأخذ بعين الاعتبار أن شبكات الري الحكومية تستهدف الأشجار الممررة بشكل أساسي. وأضاف: إن المناطق المتأثرة مائياً بالنقص في تخزين السود ولن تلبى حاجة المزارعين هذا العام لزراعة الخضراوات والمحاصيل الأخرى كالذخا واللتبناك، هي مناطق سد بلوران وسد الثورة وسد السرفقية وسهل جبلة الذي يتغذى من نبع السن، منوهاً إلى أن غزارة النبع آمنة بالنسبة لمياه الشرب لكن من غير المتوقع أن تغطي المياه المطلوبة ري ٩٣٠٠ هكتار عبر الحكومة وتعميم يحمل الرقم ٨ بتسوية أوضاع

أقنية ٥٠ - ٨٠ كامل فصل الصيف. وأشار حيدر إلى أنه وعبر اللجنة الزراعية واتحاد الفلاحين تمت توعية المزارعين مبكراً بهذه القطاعات لعدم زراعة الخضراوات والمحاصيل التي تحتاج إلى كميات ري كبيرة، طبعاً باستثناء المزارعين الذين لديهم مصار مائية داعم.

ولفت إلى أنه خلال الأسبوع الجاري ستم تغذية تجريب شبكات ١٦ تشرين وتجريب رية أولي وضمن الهطلات التي حدثت لم تكن هناك حاجة للري، والقرار دائماً للجنة الري الرئيسية لتحديد الوقت المناسب للمناطق والزراعات حسب حاجة التربة ودرجة الحرارة، متمنياً أن يكون الموسم المقبل أفضل مطرياً

وتتم تغذية كامل شبكات الري لكل المحاصيل الزراعية. وفيما يخص ترخيص الآبار، أكد حيدر أن ترخيص الآبار خارج شبكات الري الحكومية مسموح بأي وقت وشهري يتم منح الترخيص بموافقة من الجهات المعنية بدمشق لحوالي ١٠ - ١٥ بئراً وفقاً للشروط المحققة، في حين أن الترخيص داخل شبكات الري الحكومية محدد بإشارات موضوعة على الصحائف العقارية وقرارات استصلاح وتأمين، ولا تمنح الرخصة لمن عليه إشارات من هاتين الجهتين. وأضاف: هناك تسوية لحفر الآبار، مبيناً أنه وفق قانون التشريع المائي يمنع ترخيص الآبار ضمن شبكات الري الحكومية، ولكن قد صدر قرار من رئاسة الحكومة وتعميم يحمل الرقم ٨ بتسوية أوضاع